"قضايا راهنة في الاقتصاد البترولي ..."التنافس على مصادر البترول بين الدول المستهلكة/المستوردة

قضايا راهنة في الاقتصاد البترولي ...
"التنافس على مصادر البترول بين الدول المستهلكة/المستوردة"

د. صيد فاتح د. شرون عزالدين
جامعة سكيكدة

ملخص.

تشهد في الوقت الراهن صناعة وتجارة البترول حول العالم متغيرات وتحولات كبيرة ناجمة عن تنامي الضغوط التنافسية وتزايد القلق حول التكاليف وتامين الإمدادات والمحافظة علي البيئة، وتختلف التحديات التي تشهدها الصناعة من منطقة إلى أخري في العالم. فبالنسبة للدول المصدرة يزداد الاختلاف وعدم التنسيق في مجال السياسات البترولية –إ نتاجا وتصديراً وتسعيرا-أما الاقتصاديات الصاعدة سريعة النمو فهي تسعي لتوسيع مواردها البترولية لتدعيم نموها الاقتصادي وتوفير الطاقة لمواطنيها. أما الدول الغربية الصناعية أساساً فهي تعمل من أجل تأمين مدخراتها وإمداداتها. وهكذا في ظل هذا التباين تُتخذ إجراءات وتطبق سياسات انفرادية ولاسيما من طرف الدول المستهلكة / المستوردة من اجل ضمان التزود وامن الإمدادات.

تتطرق هذه الدراسة إلى إحدى القضايا الراهنة الملازمة لصناعة وتجارة البترول، والتي ترتبط بالتنافس المحموم على أماكن تركز الاحتياطيات لضمان التزود، وأكثر من هذا السيطرة على تلك الموارد لحرمان المنافسين الآخرين.

الكلمات المفتاحية: الطاقة، صناعة وتجارة البترول، إنتاج واستهلاك البترول، أسعار النفط والغاز، جيوستراتجية البترول.

Abstract:

Nowadays, oil trading and Industry has a lot of varnishes and changes around the world, resulted by the growing competitive presses and increasing in costs and logistics assurance and environment protection.

The industrial challenges are differ from region to another according to exported counters, the difference is increasing and non coordination in oil policies field (production\ Exportation\ prices) on the other hand in emergent quick growing economies, they seek to extend oil resources in order to support its economic development and ensure energy to citizens. The industrial accidental counters work on ensure their reserves and supplies thus, under shadow of this difference, it has taken Measures and Applied on individual policies especially by exported \ imported countries this in order to ensure the supply and the secreting of supplies.

This study focus on one of actual Issus of oil trading and Industry, that Connected by Competition on reserves sites to ensure supplies more than that, the domination on resources to limit other countries.

Keywords: Energy, Oil Industry and trading, Oil production and consumption, oil and gas prices, Oil geostrategic.

مقدمة.

تعد صناعة البترول أكبر صناعة في العالم من حيث رقم أعمالها واستثماراتها وأرباحها، بالإضافة غلي تركزها في عدد صغير من الشركات العالمية، ويمكن تمييز ثلاثة أطراف أساسية متعاملة في تلك السوق، وهي الشركات العالمية الفاعلة في مختلف مراحل الصناعة البترولية، والدول المستوردة ويمكن جمع الطرفين كون استراتيجيات وسياسات تلك الشركات ما هي إلا انعكاس وتطبيق لاستراتيجيات الدول التابعة لها، والطرف الثالث هي الدول المصدرة وشركاتها الوطنية. وترتبط هذه الأطراف فيما بينها بعلاقات ثلاثية معقدة قد تؤدي إلى التعاون أو التفاوض والحل الوسط، أو إلي التعارض والصدام. ويزداد الوضع تعقيدا كون كل طرف لا يكون كلاً متجانسا. فالدول المنتجة تتكون من مجموعات متباينة، وكل مجموعة تتميز بعدم التجانس –في مجال سياسات الإنتاج/ التصدير/ الأسعار-، كذلك بالنسبة للدول المستوردة، لذلك فإن توازن القوي يشكل مكونا رئيسيا في السوق العالمي للبترول.

"قضايا راهنة في الاقتصاد البترولي ..."التنافس على مصادر البترول بين الدول المستهلكة/المستوردة

لقد أصبح في الوقت الراهن تنويع الإمدادات وتأمين الطلب على النفط والغاز على المحك، وبات يمثل قطب الرحى في سياسات الطاقة ويهم جانبي المعادلة أي المستهلكين والمنتجين، وكما أن السير لتحقيق أهدافه لا تزال تعترضه العديد من العقبات والحواجز وفي مقدمتها التنافس بين الشركات العاملة في سلسلة صناعة البترول. كما تخلق ضخامة الريع والأرباح والضرائب والاستثمارات في الصناعة ، فضلا عن أمن الإمدادات مجالا كبيرا للصراع، وتشكل السوق العالمية للبترول حلبة هذا الصراع حيث تتعدد فئات المتعاملين كما أن كل فئة تهدف إلي حماية وضعها وتأمين حصولها علي أكبر نصيب من الريع ، وفي الوقت ذاته تأمين مصادر الإمدادات المستقبلية وهو ما يزيد من حدة التنافس. وهكذا ففي الوقت الذي تستمر تلك الدول في البحث عن إستراتجية سليمة للطاقة من أجل تنمية مستدامة في الداخل، فإن هذه المناطق تواجه تحديات عالمية غير متوقعة كون التنافس سيأخذ منحني تصاعدي، وعليه إذا لم تدرس تلك التحديات دراسة جادة وتجد لها حلا بين الدول المستهلكة/ المستوردة فيما بينها، وبينها وبين الدول المنتجة/ المصدرة من جهة ثانية فإن ذلك التنافس قد يقود إلي صراع مباشر.وبناءا علي ما تقدم يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية التي تتمحور حولها الدراسة : ما هي طبيعة العلاقة المستحكمة بين الدول المستهلكة/ المستوردة الرئيسية للبترول من اجل تأمين مصادره؟ وما هي اتجاهاتها وامتداداتها؟

سوف يتم من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على أحدي القضايا الراهنة في مجال صناعة وتجارة وجيوستراتيجية البترول، والتي تمس بصفة أساسية العلاقة بين الدول المستوردة/المستوردة، وحتى بين الدول المصدرة / المستوردة. وبطبيعة الحل سيتم إتباع المنهج والوصفي والمنهج التحليلي. أما بالنسبة لمحتويات الدراسة فسوف يتم عرض هذا الموضوع بالتركيز على النقاط التالية:

- عرض مختصر لبعض البيانات والإحصاءات البترولية (نفط وغاز) التي توضح أماكن تواجد الاحتياطيات/من ينتج/ الأنماط التجارية/الاستهلاك، (جغرافية البترول). وذلك لتوضيح أهم المناطق التي تعاني عجزا والمناطق التي لديها فائض وذلك كعوامل محركة للتنافس.

- إلقاء الضوء علي بعض القضايا السياسية/ الاجتماعية الملازمة لقطاع البترول كعامل من العوامل المحركة للتنافس، والتي تبقي القوى الغنية تسيطر على الاستهلاك، فيما البلدان النامية علي التصدير.

- الجانب الآخر والهام يرتبط بالعلاقة القوية بين أمن واردات البترول وجيوستراتجية الدول المستهلكة/ المستوردة.

- وفي الأخير يتم تقديم بعض النتائج التي يتم التوصل إليها.

أولاً: العوامل المحركة للتنافس علي مصادر النفط والغاز الطبيعي.

إن مناطق تركز الاحتياط/ الإنتاج/ الاستهلاك، تترجم إلى حد كبير الأنماط التجارية للنفط والغاز، كما تعكس وتوضح بدرجة ما مستوي من العوامل المحركة للتنافس والصراع بين الدول المستهلكة/ المستوردة علي مصادر البترول، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول (1):احتياط، إنتاج واستهلاك[1]النفط والغاز الطبيعي في العالم عام 2015

على صعيد النفط الخام						
البيان / المنطقة	احتياط/ مليار برميل		إنتاج/ مليون برميل في اليوم		الاستهلاك/مليون برميل في اليوم	
	الكمية	%	الكمية	%	الكمية	%
أمريكا الشمالية	40.5	2.71	10.694	14.43	21.742	23.38
أمريكا.و. ج	342.7	22.96	9.715	12.93	9.193	9.88

أوراسيا	119.9	8.03	12.650	16.84	5.937	6.38
أوربا الغربية	10.0	0.67	2.892	3.85	13.067	14.05
الشرق أوسط	802.9	53.8	24.495	32.62	8.347	8.97
أفريقيا	128.0	8.6	7.072	9.41	3.992	4.29
آسيا/باسفيك	48.6	3.25	7.558	10.06	30.697	33.01
العالم	1492.6	100	75.080	100	92.978	100

على صعيد الغاز الطبيعي

البيان / المنطقة	احتياط/ تريليون م^3		إنتاج/ مليار م^3/ السنة		الاستهلاك/مليار م^3/السنة	
	الكمية	%	الكمية	%	الكمية	%
أمريكا الشمالية	13.05	6.46	932.8	25.6	882.3	25.3
أمريكا. و. ج	8.08	4.00	223.8	6.14	237.2	6.8
أوراسيا	65.42	32.39	852.6	23.4	651.8	18.6
أوربا الغربية	4.11	2.03	240.2	6.6	435.5	12.5
الشرق أوسط	79.43	39.32	655.1	18.0	472.1	13.5
أفريقيا	14.66	7.25	211.1	5.8	129.8	3.7
آسيا/باسفيك	17.20	8.51	528.0	14.5	682.5	19.5
العالم	201.96	100	3643.7	100	3491.3	100

الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

-OPEC, Annual Statistical Bulletin 2016, p p, 22,42.

من خلال الجدول (1) في الأعلى يمكن التأشير على ما يلي:

- يلاحظ أن توزيع الاحتياطات في العالم يتميز بعدم التجانس بين المناطق المختلفة سواء بالنسبة للنفط الخام أو الغاز الطبيعي. حيث وكما هو واضح فإن معظم الاحتياطات بالنسبة للنفط الخام تتركز في منطقتي أمريكا الوسطي واللاتينية وبدرجة اقل في كل من أوراسيا وإفريقيا[2]. أما بالنسبة للغاز فيمكن ملاحظتها أساسا في منطقتي أوراسيا والشرق الأوسط، وبدرجة أقل في منطقتي آسيا/الباسفيك وإفريقيا، وواقع الحال فإن الاحتياطي غير المستغل من الغاز الطبيعي في كل من روسيا الأولي عالميا والجمهوريات المحيطة ببحر قزوين[3] وإيران ثاني احتياطي عالمي وشبه الجزيرة العربية (وخصوصا قطر ثالث احتياطي عالمي) هائل جدا، وهو عبارة عن فوائض قابلة للتصدير. وكما يلاحظ أنه بالرغم من أن احتياطات النفط والغاز الطبيعي تعد كبيرة ومتاحة لمعظم الأسواق المحتملة مستقبلا، إلا أن تركزها بحوالي 76% في منطقتي الشرق الأوسط وأمريكا الوسطي واللاتينية بالنسبة للنفط الخام، وحوالي 71% في منطقتي أوراسيا والشرق الأوسط بالنسبة للغاز الطبيعي، الأمر الذي يلقي الضوء على أهمية البنية التحتية للنقل والعلاقات التجارية مستقبلا.

- تشير البيانات في الجدول إلى أن إنتاج النفط والغاز الطبيعي أكثر تجانسا مقارنة بالاحتياطي، ولكن رغم دلك يبقي يتركز أساسا في كل من الشرق الأوسط واوراسيا بالإضافة إلى أمريكا الشمالية، حيث تستحوذ تلك المناطق علي حوالي 63% من إجمالي إنتاج النفط الخام، وحوالي 67% من إنتاج الغاز المسوق كما في عام 2015.

- يلاحظ أن أمريكا الشمالية رغم احتياطياتها المتواضعة، غير أنها تحتل المرتبة الأولي عالميا في إنتاج الغاز المسوق والثالثة في إنتاج النفط الخام، ويعكس حجم هذا الإنتاج مقارنة بالاحتياطي أهمية هذه المنطقة مستقبلا في جانب التجارة الدولية للبترول وخاصة بالنسبة للغاز، هذا رغم تراجع الاستيراد خلال السنوات القليلة الماضية ودلك بسبب تنامي المصادر غير التقليدية[4].

- بالنسبة للاستهلاك، يلاحظ أن منطقة أمريكا الشمالية تحتل المركز الأول في استهلاك الغاز الطبيعي، والثانية في استهلاك النفط الخام بعد آسيا/ الباسفيك. كما تحتل هذه الأخيرة المرتبة الثانية في استهلاك الغاز الطبيعي متقدمة على منطقة أوراسيا. وواقع الحال أن استهلاك منطقة أوراسيا للغاز الطبيعي يتميز بعدم الاستقرار والتقلب من فترة إلى أخرى وهذا بسبب المشاكل مع دول العبور(أوكرانيا وروسيا البيضاء) التي تتجدد الحدوث من فترة إلى أخرى[5].

- احتلت أوربا المركز الثالث عالميا في استهلاك النفط الخام، والخامس في استهلاك الغاز الطبيعي، وهذه النسب في واقع الحال تعد متراجعة مقارنة بمنتصف العقد الماضي. فعلى سبيل المثال احتلت المرتبة الثالثة عالميا وبنسبة حوالي 17% عام 2005 في استهلاك الغاز الطبيعي[6]. ويعود هذا التراجع للأزمة المالية وتداعياتها والتي بدأت من المنطقة وكانت أشد وطأة فيها مقارنة بباقي المناطق. كما أن تداعيات هذه الأزمة لا تزال قائمة وهو ما أثر على انكماش الطلب على الطاقة عموما والنفط والغاز الطبيعي خصوصا، ورغم هذا التراجع تبقي هذه المنطقة حيوية في مجال الطلب علي النفط والغاز ومن المرجح أن تشهد تحسنا أكثر في الاستهلاك خلال السنوات القادمة وذلك بعد عودة الانتعاش لاقتصادياتها.

- يلاحظ أن منطقة الشرق الأوسط تحتل المرتبة الرابعة في استهلاك الغاز الطبيعي متقدمة علي أوربا الغربية، فقد باتت هذه المنطقة حيوية جدا في استهلاك الغاز الطبيعي بسبب توفره وزيادة الطلب علي الكهرباء وتحسن المستوي الاجتماعي لمعظم دول المنطقة (الدول الخليجية أساسا)، أما بالنسبة للنفط فرغم احتياطياتها الهائلة إلا أن استهلاكها لهذا المصدر لا يزال متواضعا وهذا بطبيعة الحل للعديد من العوامل الاقتصادية أساسا وفي مقدمتها حجم اقتصادياتها، وطبيعة هيكلها القطاعي ولاسيما قطاع الصناعة، بالإضافة إلي عدد السكان ونمط استهلاك الطاقة الذي بات يميل إلي الغاز علي حساب النفط وغيرها من العوامل المؤثرة في استهلاك الطاقة

- أما بالنسبة لإفريقيا وأمريكا اللاتينية فيلاحظ أن المنطقتين لا تزالان في آخر الترتيب من حيث نسبة استهلاكهما للغاز الطبيعي، وبدرجة أقل للنفط الخام بالنسبة لأمريكا الوسطي واللاتينية.

-على العموم يتضح أن عدم التوازن ما بين الاحتياط والإنتاج والاستهلاك الذي يميز المناطق المختلفة أنعكس في وجود فجوة سالبة (ما بين حجم الإنتاج والاستهلاك) في كل من أمريكا الشمالية[7]—بالنسبة للنفط فقط- وأوربا الغربية، وآسيا/ الباسفيك، في حين أن باقي المناطق كانت الفجوة موجبة. وعلى الرغم من تحسن احتياط وإنتاج المناطق ذات الفجوة السالبة خلال السنوات الأخيرة— وتحديدا أمريكا الشمالية وآسيا/الباسفيك- إلا أنه من المتوقع أن يضل الاحتياطي ونمو الإنتاج يتركز في أوراسيا وتحديدا- روسيا ودول بحر قزوين-، ومنطقة الشرق الأوسط، وكذلك في أفريقيا والى حد ما أمريكا اللاتينية. كما أن الجزء الأكبر من الزيادة في الإنتاج سوف يخصص ليصدر إلى أسواق أوربا الغربية وآسيا/الباسفيك وأمريكا الشمالية، هذه المناطق الأخيرة المستهلكة/ المستوردة الرئيسة للنفط والغاز الطبيعي كما يتضح من خلال الجدول التالي لحركة التجارة الدولية للبترول.

جدول (2):حركة التجارة الدولية للبترول[8] في العالم عام 2015

الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد: OPEC, Annual Statistical Bulletin 2016, p p, 52-108.-

على صعيد النفط الخام/ الوحدة مليون برميل في اليوم			
البيان / المنطقة	الصادرات	الواردات	الفجوة=الصادرات-الواردات
أمريكا الشمالية	2.754	7.929	(5.175-)
أمريكا. و. ج	5.213	0.928	4.285
أوراسيا	7.196	1.943	5.253
أوربا الغربية	1.949	10.432	(8.483-)
الشرق الأوسط	17.037	0.521	16.516
أفريقيا	6.178	0.660	5.518
آسيا/الباسفيك	1.324	20.631	(19.307-)
العالم	41.654	43.047	-

على صعيد الغاز الطبيعي/الوحدة مليار م^3			
البيان / المنطقة	الصادرات	الواردات	الفجوة
أمريكا الشمالية	128.13	98.64	29.50
أمريكا. و. ج	41.03	56.86	(15.83-)
أوراسيا	276.36	110.13	166.23
أوربا الغربية	226.86	422.83	(196-)
الشرق الأوسط	164.50	44.26	120.24
أفريقيا	85.76	11.46	74.3
آسيا/الباسفيك	124.11	299.78	(175.7-)
العالم	1046.80	1043.99	

يلاحظ أن فجوة الميزان التجاري للنفط والغاز الطبيعي بالنسبة لكل من أمريكا الشمالية –بالنسبة للنفط، أوربا الغربية، وآسيا/الباسفيك هي فجوة سالبة، ويتضح من خلال الصادرات والواردات أهمية تلك الأسواق بالنسبة للعالم ومدى اعتمادها علي الاستيراد لموازنة السوق.

-يتضح كذلك من خلال الجدول أن مناطق أوراسيا، الشرق الأوسط أفريقيا، وأمريكا الوسطي واللاتينية، لديها فجوة موجبة في ميزانها التجاري للبترول. وهذا الفائض يوجه إلى المناطق السابقة ذات العجز.

- على العموم يتضح مما تقدم أن المناطق الأكثر استيرادا واستهلاكا للنفط والغاز، والتي تعاني من عجز في مصادرها المحلية (احتياطا، أو إنتاجا، أوكلاهما) هي كل من أمريكا الشمالية، أوربا الغربية، وآسيا/الباسفيك.

"قضايا راهنة في الاقتصاد البترولي ..."التنافس على مصادر البترول بين الدول المستهلكة/المستوردة

إن التتبع الدقيق لإحصاءات و واقع مزيج الطاقة في الدول المستهلكة/المستوردة وخاصة للنفط والغاز الطبيعي توضح أن الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا الغربية مجتمعة تستهلك أكبر الكميات من النفط والغاز، ويمكن اعتبار اليابان وكوريا الجنوبية رغم انتمائهما لمنطقة آسيا/الباسفيك أنهما تسيران ضمن فلك المنطقتين في مجال الطاقة. وإذا كانت هاتين الأخيرتين لا تملكان موارد نفط أو غاز فإنه بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وأوربا الغربية ورغم امتلاكهما مصادر محدودة إلا أنه لا توجد أدلة قاطعة علي أن تلك المناطق تستطيع أن تقلل من اعتمادهما علي النفط والغاز في المستقبل المنظور، كما أنه وبالرغم من تحقيق اكتشافات وزيادة الإنتاج من المصادر غير التقليدية وخصوصا في أمريكا الشمالية خلال السنوات الأخيرة إلا أن هذا لا يعني استغناء الولايات المتحدة الأمريكية علي النفط والغاز المستورد.

أما في منطقة آسيا/ الباسفيك والتي تستهلك حوالي 41.8% من الطاقة على مستوى العالم، وحوالي 33% من النفط و19.5% من الغاز الطبيعي كما في عام 2015[9]. نجد الصين وهي في طريقها إلي أن تصبح قوة اقتصادية عملاقة أكثر مما عليه في الوقت الراهن، ورغم أن الفحم لا يزال يشكل ما يزيد علي ثلثي استهلاكها للطاقة إلا أنه مع مرور الزمن يزداد طلبها على النفط وخاصة الغاز الذي شهد معدلات نمو مرتفعة ضمن مزيج الطاقة الإجمالية، ويعد تنويع المصادر والمناطق أمرا حيويا بالنسبة للصين، أما الدولة الأخرى والتي في طريقها كي تصبح قوة اقتصادية كبرى هي الهند وتحاول هي أيضا الحصول علي إمدادات كبيرة من النفط والغاز من الخارج، وتعتمد الهند على المصادر الخارجية بدرجة اكبر من الصين لعدم توفرها على مصادر محلية أكثر مقارنة بجارتها الشمالية.

كذلك فإن نمط استهلاك الطاقة الكثيف في الغرب واستمراره علي ذلك النحو، وأنماط الاستهلاك الجديدة في الدول النامية (وخاصة في آسيا/الباسفيك) التي تتبع مثيلتها المنتشرة في الغرب والتي تعكس نمو في استهلاك النفط والغاز سيدفع الطلب علي تلك المصادر إلى أعلى في المستقبل. في الجانب الآخر وبالنسبة للدول المنتجة فإن أهم حقول النفط والغاز أصبحت قديمة ويزيد عمر معظمها على أربعين سنة[10]، ولذلك فإنها تشهد تراجعا في الإنتاج بوصفها حقولا معمرة، كما أن عمليات الإنتاج قديمة جدا وقد تجاوزت نقاط الذروة، وبعضها قد تصل ذروة الإنتاج في وقت أبكر حتى لو تم تطبيق أساليب تقنية متقدمة.

بناءاً علي العوامل المذكورة أعلاه ، و كذلك واقع احتياط، إنتاج واستهلاك البترول كلها سوف تشكل ضغطا هائلا من اجل الحصول على مصادر جديدة من النفط والغاز، كما يمثل ذلك الوضع بعض القوى الأولية التي تحرك البلدان المستهلكة/المستوردة المنتمية إلي تلك المناطق في تنافسها من أجل الحصول علي المزيد من موارد النفط والغاز على نطاق العالم، ويتضح ذلك أكثر من خلال النقاط التالية.

ثانيا- مظاهر التنافس علي مصادر النفط والغاز الطبيعي.

إن البيانات السابقة توضح أماكن تواجد الاحتياطيات، ومن ينتج، والأنماط التجارية، والاستهلاك. لكن هناك إغفال للقضايا السياسية والاجتماعية الملازمة لقطاع الغاز العالمية، وبالنسبة للدول المستهلكة هناك علاقة قوية لا يمكن فصلها ما بين أمن واردات النفط والغاز الطبيعي وجيوستراتجية الدول المستهلكة القوية وخاصة التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وكانت السيطرة علي حرية الوصول إلى الاحتياطيات من النفط والغاز السمة الثابتة للسياسة الخارجية لأمريكا منذ الحرب العالمية الأولي، واستمرت طوال سنوات الحرب الباردة، والحقبة الأخيرة (أوما يسمي الحرب علي الإرهاب) وتظهر حاليا في عملية صياغة العلاقات المستقبلية مع الصين وروسيا أساسا[11].

"قضايا راهنة في الاقتصاد البترولي ..."التنافس على مصادر البترول بين الدول المستهلكة/المستوردة

إن السيطرة على موارد النفط والغاز ليست مجرد قضية اطمئنان إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها سوف يكون لديهم ما يكفي من المصادر وبأسعار مقبولة، سواء كان ذلك عن طريق المبيعات المباشرة أو السوق. وإنما هناك قضية تتصاعد أكثر تتصل بحماية تلك الموارد من المنافسين المحتملين الرئيسيين وعلى رأسها الصين والهند كدول مستهلكة وروسيا كدولة منتجة ومستهلكة. ومن غرب إفريقيا مرورا بالشرق الأوسط فآسيا الوسطى، ثم عبر المحيط إلى فنزويلا حيث يدور التنافس. وعليه فإن التنافس على مصادر النفط والغاز في العالم يمكن توضيحه علي مستويين أساسيين، مستوى مرتبط بالجغرافيا السياسة، والثاني مرتبط بالمنظور الطاقوي المحض. يمكن أن نوضحهما فيما يلي:

1- المنظور الجيوغرافي للتنافس على مصادر النفط والغاز.

إن خريطة البترول الجيوسياسية قد أعيد رسمها مند انهيار الاتحاد السوفيتي السابق بداية تسعينيات القرن الماضي، ومن خلال العرض السابق لمناطق مصادر موارد الغاز الطبيعي وهي نفسها مناطق مصادر النفط الخام تقريبا، تتضح بدقة الصورة الراهنة لخريطة بسيطة لجغرافيا الغاز (والنفط) السياسية. وواضح أن القلب الغازي (والنفطي) للعالم يقع داخل حزام جغرافي كبير يمتد من غرب وشمال إفريقيا والخليج وبحر قزوين في آسيا الوسطي وغرب سيبيريا وصولا إلى شرقي سيبيريا والشرق الأقصى الروسي في منطقة سخالين، فضلا عن بعض دول أمريكا الوسطي واللاتينية مثل فنزويلا[12]. وهذه المناطق تضم حوالي 83% من موارد الغاز، وحوالي 93% من موارد النفط في العالم كما في عام2015[13]كما تعد مناطق جغرافية مزودة، ويتسم القلب الغازي (والنفطي) هذا بأنه أصبح متاح للسوق العالمية كون بلدانه بما فيها روسيا وآسيا الوسطي أصبحت منفتحة مند انهيار الاتحاد السوفيتي السابق.

أما بالنسبة للطلب الإقليمي على موارد الغاز يمكن تصويره على شكل "أهلة" حول هذا القلب، حيث نجد هلال الطلب من أوربا الغربية، كذلك هناك هلال طلب مشابه في الشرق يمتد من جنوب آسيا الوسطي إلى المحيط الهادي وتحديدا من باكستان إلى اليابان مرورا بالهند والصين وتايوان وتايلندا وغيرها، وتوجد من وراء أهلة الطلب الداخلية تلك مناطق أخرى تُكون هلال الطلب الخارجي وتمتد من منطقة أمريكا الشمالية عبر أمريكا اللاتينية وجنوب إفريقيا وصولا إلي استراليا وبعض دول آسيا الجنوبية، وتسعي مختلف تلك الدول وأخرى إلى ضمان مصادرها من الغاز (والنفط) من القلب. فبالنسبة لدول آسيا/الباسفيك لا تزال تعتمد بشكل كبير علي الغاز والنفط من الشرق الأوسط وخاصة من قطر والإمارات، عمان، اليمن بالنسبة للغاز المسيل، ومن إفريقيا توجد نيجيريا وغينيا الاستوائية ومصر، ومن اوراسيا توجد روسيا للغاز المسيل وتركمانستان أساسا لغاز الأنابيب.

أما أوربا الغربية والتي تقع ضمن هلال الطلب الغربي تعتمد اعتمادا كبيرا علي الغاز القادم من روسيا وشمال إفريقيا وتسعي لتنويع مصادرها من الشرق الأوسط ومنطقة الأطلسي بالإضافة إلى منطقة آسيا الوسطي. أما أمريكا الشمالية وتحديدا الولايات المتحدة الأمريكية والتي تقع ضمن هلال الطلب الخارجي فهي تعتمد أساسا علي الغاز القادم من كندا في الشمال ومن ترينداد وتوباغو للغاز المسيل من أمريكا الوسطي واللاتينية في الجنوب، ورغم انحسار اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية علي المصادر الخارجية خلال السنوات الأخيرة إلا أن المصادر الخارجية بالنسبة لها تبقي خاضعة لتعددية المصادر الرئيسية ومن مختلف المواقع الجغرافية بما في ذلك الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وغربها.

2-المنظور الطاقوي للتنافس علي مصادر النفط والغاز.

من منظور الطاقة تعني حالة الضعف في العلاقات الإستراتجية بين الغرب، وآسيا/ الباسفيك انه فيما تؤثر الصين والهند ودول أخرى في أسواق الطاقة العالمية وتنمو الاستثمارات الأمريكية ومصالحها في الطاقة تميل كل الأطراف إلى رؤية مسائل الطاقة الناشئة بمنظار انعدام الثقة والمنافسة الإستراتجية، ولهذه الرؤية انعكاساتها القوية على آفاق التنافس على الطاقة، وباتت الصين والهند وغيرها في الوقت الراهن من العوامل الرئيسة في الطلب العالمي على النفط والغاز وأسعارهما، وفي آفاق الإنتاج وفي قواعد اللعبة التنافسية لصناعة النفط والغاز العالمية. إن اعتماد دول آسيا/الباسفيك وعلى رأسها الصين والهند المتزايد على الطاقة المستوردة وبالأخص النفط والغاز والتحركات الأخيرة للشركات الوطنية التابعة لهذه الدول في الخارج سعيا لتأمين وصولها الفعلي إلى مصادر الإمدادات المستقبلية من أماكنها يجد ما يبرره في عدد من الاعتبارات أهمها:

- على المستوى المحلي كون العجز في الطاقة وتكاليفها المتصاعدة يؤدي إلى تقويض النمو الاقتصادي لتلك الدول وكون النمو الاقتصادي القوي يترافق مع نمو الطلب على الطاقة يفوقان معاً إمدادات الطاقة المحلية، وستغدو هذه الفجوة بين العرض والطلب للنفط والغاز أكثر حدة مع مرور الزمن، وبالتالي ستصبح تلك الدول معتمدة اعتماداً كبيراً على إمدادات الخارج وعلى رأسها الشرق الأوسط وإفريقيا بالناقلات وعبر خطوط الأنابيب والسكك الحديدية من روسيا وآسيا الوسطى، وسيتحتم على نسبة متزايدة من تلك الواردات العبور من نقاط ساخنة سياسياً أو ذات اختناقات بحرية معرضة للخطر.

- انعدام الثقة الذي يسود أسواق النفط والغاز العالمية التي تتصف بالاضطراب وتخضع لسيطرة الشركات البترولية العالمية للدول الغربية ودول منتجة مضطربة لا يعتمد عليها، وعلي هذا الأساس فإن معظم دول آسيا/الباسفيك ترى عدم جدوى الاعتماد على السوق وحده للحصول علي إمدادات النفط والغاز عند الحاجة وبالسعر المعقول، ونظرا لأن الإمدادات معرضة لخطر الانقطاع بفعل عديد الأسباب الجيوسياسية فإنه لا يبقى من طريق تضمن بها الحصول علي إمدادات آمنة إلا من خلال التحكم بالإمدادات من المنتجين الرئيسيين مباشرة أو التوصل إلى اتفاقيات تعاون مع الدول ومنظومات النقل التي لها حصص فيها.

- إن انعدام الثقة بأسواق الطاقة يزداد تفاقما نتيجة التصور السائد بأن هذه الأسواق خاضعة لسيطرة الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وثمة اعتقاد واسع النطاق مفاده أن أمريكا والغرب تستغل ضعف منطقة آسيا/الباسفيك وعلي رأسها الصين في مجال النفط والغاز وتفرض نفوذها علي أسعارهما وتدفقاتهما، وذلك بحكم هيمنتها الإستراتجية في الخليج وسيطرة البحرية الأمريكية على ممرات نقل النفط والغاز الحساسة، واستخدام القوة الأمريكية الهائلة في صناعة البترول ومؤسساته العالمية، وقد ضاعف وجود القوة الأمريكية في الخليج وآسيا الوسطى في أعقاب هجمات 11 سبتمبر 2001 هذه المخاوف كثيرا.

أمام هذا الوضع الطاقوي الذي يميز منطقة آسيا/الباسفيك تتبع الصين والهند وحتى ماليزيا إستراتجية "التوجه نحو الخارج" من خلال شركاتها الوطنية بهدف تأمين استثمارات سهمية في حقول نفط وغاز خارج البلاد، ويتم تعزيز هذه الإجراءات من خلال ضم النشاطات الاستثمارية لشركات النفط الوطنية إلي دبلوماسية حكومية أشمل على أساس التعامل بين دولة/ ودولة أو بين شركة وطنية/ وشركة وطنية بالإضافة طبعا إلي السوق. وبالفعل وقعت الصين على عدة عقود سواء من خلال المشاركة مع الشركات الوطنية في الدول المنتجة أو من خلال عمليات الاستحواذ وفي عدد من الدول أهمها إيران، السودان، روسيا، كازاخستان، السعودية، البرازيل، فنزويلا، الجزائر، كندا وغيرها. كما حصلت شركة النفط والغاز الوطنية الهندية على

استثمارات مختلطة عديدة في حقول نفط وغاز خارجية مثل السودان بالمشاركة مع الصين، وروسيا في مشروع سخالين-1-، كما توصلت إلى اتفاقيات مع بعض دول الخليج للحصول علي إمدادات الغاز المسيل من كل من قطر، سلطنة عمان، كما فازت شركتها الوطنية بعقود لتطوير مواقع استكشافية في سوريا وغيرها.

وغدت شركة "بتروناس" الماليزية لاعبا مهما في أعمال التنقيب وإنتاج النفط والغاز الطبيعي في الخارج، حيث تشمل مصالحها العديد من البلدان منها محطة مهمة للغاز المسيل في المملكة المتحدة، وتضطلع بتروناس شأنها شأن شركة النفط الوطنية الصينية والهندية بدور مهم ومتنامي في السودان، وذلك من خلال حصة من الأسهم في كونسورتيوم النيل الأكبر، وكما هو الحال مع شركة النفط الصينية تعمل بتروناس في بورما (ميانمار) من خلال حصة كبيرة في تطوير الغاز الطبيعي في "يتغاين" كما أنها تقوم بتطوير خبرات العمل في المياه العميقة وتشارك في مشروعات عند الساحل في انغولا وموريتانيا، ولها مشروعات في حقول الغاز الطبيعي في جنوب "بارس" بإيران وعلى الرغم من أن العمليات الخارجية التي تقوم بها الشركات الوطنية للدول الصاعدة في آسيا/الباسفيك لا تعد في الفئة الأولي من عمليات التنقيب والإنتاج العالمية إلا أن الشركات تقترب باطراد من أن تصبح من اللاعبين الكبار كما أن العلاقة الوثيقة بين الشركات الصينية وبتروفاس والشركة الهندية والحكومات في البلدان التي تنتمي إليها تعكس نية توسيع المصالح الوطنية، فضلا عن التجارية بالوصول مباشرة إلي النفط والغاز الطبيعي وبذلك يتم تقليص الاعتماد على السوق المفتوحة، ولطالما سعت هذه الشركات إلي نوافذ كانت الشركات الغربية قد انسحبت منها أو تم تشجيعها على تفاديها أو لم تكن تعتقد أنها مجزية بما فيه الكفاية في كل من السودان وميانمار وإيران وغيرها [14].

إن رد فعل الأمريكي/ الغربي علي صعود بعض دول آسيا/الباسفيك بقيادة الصين والهند أساسا في مجال الطاقة دائما يتسم بالسلبية، فالتصورات حول دبلوماسية أمن الطاقة لتلك الدول تتميز بانعدام الثقة الإستراتجية، وهذه الصبغة من انعدام الثقة كانت احدى الدوافع الرئيسية وراء رد الكونجرس الأمريكي المحموم على عرض استحواذ شركة النفط البحرية الوطنية الصينية على شركة "أنوكال" الأمريكية عام 2005 بأنها إستراتيجية صينية انقضاضية تهدد الأمن الطاقوي الأمريكي. إن المخاوف الغربية/الأمريكية حيال إستراتجية الصين وبدرجة أقل الهند المتعلقة بـ" التوجه نحو الخارج" مبنية على عدة اعتبارات أهمها:

- كون دور الدولة القوي لتلك الدول والمتمثل في دعم وتنسيق وتمويل النشاطات الاستثمارية لشركات البترول الوطنية مقرونا بدبلوماسية في مجال الطاقة تتعارض واعتماد أمريكا والغرب علي الأسواق والاستثمارات الخاصة.

- تنظر أمريكا/والغرب إلي عمليات الاستحواذ علي حصص في أسهم نفطية وغازية والتحكم الفعلي بالإمدادات للشركات الوطنية لتلك الدول على انه يقلل فرص البلدان الأخرى في الوصول إلي الأسواق البترولية، ويقوض بالتالي مرونة أسواق الطاقة.

- ترى أمريكا والغرب أن إستراتجية "الاستفراد" الصينية والهندية الخاصة بالطاقة المستندة على أساس العلاقات الثنائية أنها تقوض مؤسسات السوق البترولية المتعددة الأطراف وتضاعف احتمالات زعزعة استقرار الأسواق عند انقطاع الإمدادات.

- ترى أمريكا والغرب أن انخراط شركات النفط الوطنية الصينية والهندية وحتى الماليزية المتنامي مع من تعدهم واشنطن من "الدول المارقة" مثل إيران، السودان، ميانمار، سوريا وغيرهم يغذي التوترات بين تلك الدول وأمريكا حيال أهداف ونوايا إستراتجية أشمل.

"قضايا راهنة في الاقتصاد البترولي ..."التنافس على مصادر البترول بين الدول المستهلكة/المستوردة

- ترى أمريكا أن تنامي نفوذ الصين والهند في دول ومناطق رئيسية منتجة للنفط والغاز كالخليج مثلا يمكن في المحصلة أن يضعف نفوذ أمريكا والغرب في مناطق إستراتجية رئيسية من العالم كانت حكرا عليها، وفي الفترة الأخيرة زادت مخاوف أمريكا بسبب تنامي نفوذ الصين والهند في إفريقيا.

- ثمة مخاوف إستراتيجية أمريكية أخري تنبع من احتمال أن تؤذي جهود الصين الرامية إلى تأمين ممرات النقل للنفط والغاز مستقبلا إلى تحديث محموم لقدراتها العسكرية، وبالأخص في مجال البحرية بهدف امتلاك القدرة على تحقيق وجود سريع للقوات الصينية داخل الممرات البحرية الرئيسية في جنوب شرق آسيا والمحيط الهادي[15].

إن هذا التنافس علي مصادر النفط والغاز لا يقتصر في الحقيقة بين الغرب بقيادة أمريكا وآسيا/الباسفيك وفي مقدمتها الصين والهند بل حتى داخل المنطقة الواحدة، فردود الأفعال الصينية الهندية على اندفاع كل منهما نحو الطاقة العالمية تعد إستراتجية تنافسية عموما وذلك على الرغم من جهودهما الرامية إلى تبني التعاون، فكل منهما يسعي إلى تطبيق أسلوب مماثل لتأمين موارد النفط والغاز من الخارج. ونظرا إلى محدودية فرص الاستحواذ علي أصول منتجة أو ممتلكات استكشافية جديدة غالبا ما أدى ذلك إلي تنافس البلدين المباشر علي الصفقات نفسها وفي عديد من البلدان في كل من كازاخستان، أنغولا، نيجيريا، روسيا، ميانمار. وقد فشلت الشركات الهندية في الفوز بمعظم الصفقات أمام الشركات الصينية.

وتبدي الهند نسبيا مخاوف وقلق أكثر من الصين بشأن التنافس مع شركات الهند الوطنية، وقد ضغطت الهند بشدة لحمل الصين وشركاتها النفطية الوطنية على الموافقة على التعاون بدل التنافس في إطار سعي البلدين إلى التوصل إلى صفقات في حصص نفطية وغازية، مما أدى إلى توقيع مذكرات تفاهم بين حكومتي البلدين في مطلع 2006 تخص تبادل المعلومات التقنية والسعي إلى تعزيز التعاون في مجال الحصول على صفقات جديدة حيثما أمكن ذلك وقد أثمر ذلك التفاهم بعدها مباشرة من خلال صفقتين مشتركتين للاستحواذ علي أصول في سوريا وكولومبيا، هذا بالإضافة إلي المشروعات المشتركة أصلا بين البلدين كما في السودان وروسيا [16].

كذلك فإن التنافس الصيني الهندي علي مصادر النفط والغاز يعزز الآراء المتداولة في كل من اليابان وكوريا الجنوبية بأنهما أيضا في حاجة إلى اتخاذ خطوات لتأمين إمداداتهما الخاصة بالطاقة، وبعبارة أخرى يعزز هذا التنافس حلقة مفرغة يدور في فلكها تنافس وطني على الطاقة في شمال شرق آسيا يمتد ليتحول إلي توترات إقليمية إستراتيجية جديدة أبرزها بين الصين واليابان. هذا وكما ذكر سابقا فإن اليابان وكوريا الجنوبية تقترب في سياساتهما الطاقوية وبمعنى آخر تسير في هذا الجانب ضمن فلك الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن ذلك لا يعني إطلاقا أن الدول الغربية ومن يسير معها لا تتنافس فيما بينها.

ففي إطار العلاقات الأوربية واليابانية/الأمريكية من جهة، وعلاقات بعض الدول النامية أساسا الصين والهند وبعض دول أمريكا اللاتينية/الأمريكية من جهة ثانية، وأخيرا علاقات بعض الدول المنتجة للبترول مثل بعض دول الأوبك أو من خارجها وتحديدا روسيا/الأمريكية، تستخدم الولايات المتحدة الأمريكية النطاق السعري للنفط وما يتبعه من أسعار غاز ضمن آليات عمل الإستراتيجية الأمريكية للطاقة حسب حساباتها ومصالحها الإستراتيجية وفي الاتجاه الذي تؤثر به على القوى الاقتصادية الأخرى، وذلك من أجل إيقاف تحول بعض الدول إلى قوى متفوقة أو موازية للولايات المتحدة الأمريكية وكذلك تحسين وضع مبيعاتها من السلع الإستراتيجية في الأسواق، حيث في هذا الجانب نجد.[17]

"قضايا راهنة في الاقتصاد البترولي ..."التنافس على مصادر البترول بين الدول المستهلكة/المستوردة

- تسمح بارتفاع أسعار النفط والغاز إلى مستويات خارج النطاق السعري من أجل تحجيم الدور الأوربي والياباني اقتصاديا، وهذا الارتفاع له انعكاسات على عدة مستويات بالنسبة لتلك الدول أهمها. الضرائب على النفط والغاز وما تمثله من دخل في موازناتها، أسعار النفط والغاز بالنسبة للمستهلك النهائي سواء في القطاع العائلي وأثره على القدرة الشرائية للأفراد أو القطاع الصناعي وأثره على تكاليف الإنتاج وبالتالي أسعار منتجاتهم في الأسواق الدولية مما يؤدي إلى تراجع القدرة التنافسية لأوربا واليابان في عديد من المناطق، أي الضغط علي القاعدة المادية لأرباحهم الصافية وقد تدفع هذه الحالة لتخفيض ضريبة الطاقة وبالتالي فقدان خزائن تلك الدول أحد مصادر التمويل الهامة، هذا فضلا عن تراجع المؤشرات الاقتصادية الرئيسية مثل الناتج ومعدل نموه، الميزان التجاري وميزان المدفوعات وغيرها.

- بالنسبة للعلاقة الأمريكية/ آسيا الباسفيك وأساسا الصين والهند، فإن ارتفاع الأسعار يثبط نموها الاقتصادي أساسا من خلال ارتفاع تكاليف الإنتاج وتراجع القدرة التنافسية لمنتجاتها. ومن جانب آخر تري أمريكا أن وقف زحف الصين الاقتصادي وتفكيكها يتطلب عملا استراتيجيا خارجيا أكثر وليس من الداخل، وذلك من خلال الحضور الواسع ضمن" القلب النفطي والغازي" أو "الأحزمة البترولية" لمحاصرة الصين والهند سيما وأن إمداداتهما الداخلية من النفط والغاز في الوقت الراهن ومستقبلا وكما اتضح سابقا تؤكد على أهمية العامل الخارجي في تلك الإمدادات، إذا ما أريد لمكانتهما الاقتصادية الاستمرار في القوة والنمو.

- أما بالنسبة لأثر ارتفاع الأسعار على الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها، فإنه بفضل الحضور الواسع لها في مختلف مناطق الأحزمة البترولية من خلال شركاتها الدولية العملاقة، وفي مختلف مراحل سلسلة الصناعة البترولية. وعلى هذا الأساس فإن شركاتها هي المستفيد الأول من ارتفاع الأسعار، وأن القاعدة المادية لأرباحها الصافية من عملياتها في مناطق الأحزمة البترولية تفوق كثيرا فرق تأثير ارتفاع أسعار البترول على قيمة فاتورتها من الواردات. هذا فضلا عن إمكانية توزيع أعباء ارتفاع أسعار البترول على مختلف الفروع الاقتصادية المختلفة. وهكذا يتضح أن المستفيد الأول من ارتفاع أسعار البترول هي الولايات المتحدة الأمريكية، ثم في مرتبة ثانية دول الأحزمة البترولية.

الجانب الثاني من الإستراتيجية الأمريكية يرتبط بالسماح بانخفاض أسعار النفط وما يتبعه من أسعار الغاز وذلك بهدف التأثير على بعض القوي المنتجة/المصدرة، ويبدو أن هذه الحالة واضحة راهنا في علاقاتها مع بعض دول الأوبك ومن خارجها وتحديدا روسيا. فالثابت أن انخفاض أسعار النفط والغاز سينعكس سلبا على مناطق الأحزمة البترولية وبشكل خاص معظم دول الأوبك وروسيا بسبب الارتباط الشديد مابين العوائد البترولية و/الموازنة العامة، برامج التنمية، متطلبات الاستثمار في الصناعة البترولية وفي الجانب ذاته فإن انخفاض الأسعار يصب في مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية وعلى عدة مستويات، حيث يخفف عبء فاتورة وارداتها البترولية، ويسمح بترقية مستويات خزنها الاستراتيجي من البترول واستخدامه كحراك حسب مقتضيات الظروف، كذلك انخفاض الأسعار يسمح لها بترقية مبيعاتها المختلفة من السلع النهائية والوسيطة في إطار حركيتها في التجارة الدولية. وأكثر من هذا وكما ذكر سابقا فنتيجة الانتشار الواسع للشركات البترولية الأمريكية في مناطق الأحزمة البترولية، فقد يكون انخفاض الأسعار مؤقتا وهو بمثابة آلية رافعة مرتبطة بالإستراتيجية الأمريكية العامة في إدارة الأزمة على مستوى الاقتصاد العالمي أكثر من أنها حالة طبيعية في الأسواق الدولية للبترول، وبالتالي قد تكون مدخلا ممكنا لارتفاع أسعار البترول مرة أخرى [18].

خاتمة.

اتضح من العرض السابق أن طبيعة علاقة الطاقة عموما بين الدول المستهلكة/المستوردة للنفط والغاز تميل إلى اتجاه التنافس أكثر وليس التعاون رغم وجود مبادرات في هذا الجانب، كما اتضح أن هذا التزاحم امتد بين الدول المستوردة والمصدرة وخاصة بين روسيا/ والغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. إن الدول التي تتنافس علي مصادر النفط والغاز تدرك بلا شك بأنه ستنشب نزاعات فيما بينها حول المصالح في بعض الأماكن عندما تسعى كل منها خلف مصالحها الخاصة (وهو ما يجري فعليا من اقتتال وحروب بالوكالة في عديد من الدول بالمنطقة العربية حاليا)، كما أن التنافس يمكن تقبله إذا كانت هناك ظروف واضحة وعادلة، غير أن السياسات القصيرة النظر والتدخل السياسي يشوهان الصفقات التجارية العادية بطبيعتها، كما أن التدخل السياسي من شأنه أن يهدد التعاون المؤسساتي السليم وعلي هذا الأساس لابد من إدارة الروح التنافسية فيما بينها وتحويلها إلي أسلوب يتسم بالمزيد من التعاون علي أساس المصالح المشتركة والعادلة ليس فيما بين الدول المستهلكة/المستوردة فقط، بل يجب إشراك الدول المنتجة/المصدرة في صياغة هذا التعاون هذه الأخيرة التي تواجه هي أيضا تباينا وعدم تنسيق أيضا في مجال إنتاج وتصدير مواردها.

من خلال العرض السابق لاحتياطيات، إنتاج واستهلاك النفط والغاز الطبيعي يمكن التأشير على الملاحظات التالية:

- هناك حالة عدم توازن بين الاحتياطيات والإنتاج والاستهلاك في العالم، وباستثناء الاحتياطيات من المصادر غير التقليدية والمتوفرة في الوقت الراهن أساسا في منطقة أمريكا الشمالية، فإنه لا توجد مؤشرات مستقبلية واضحة حول إمكانية حدوث اكتشاف احتياطيات جديدة بالمفهوم التجاري من المصادر التقليدية في كل من أمريكا الشمالية وأوربا الغربية وآسيا /الباسفيك، ولذلك فإنه من المرجح أن تظل احتياطيات النفط والغاز متركزة كما هي حاليا في منطقتي اوراسيا وتحديد روسيا ودول بحر قزوين، والشرق الأوسط وتحديدا السعودية، إيران، قطر، والإمارات. وفي أمريكا الوسطي واللاتينية بالنسبة للنفط الخام تحديدا في فنزويلا، وبدرجة أقل في إفريقيا.

- تواضع احتياطيات أمريكا الشمالية وآسيا/الباسفيك ، وضعف احتياطيات أوروبا الغربية، يقابله ارتفاعا في مستويات الإنتاج والاستهلاك. فقد بلغت احتياطيات هذه المناطق الثلاثة مجتمعة عام 2015 حوالي 6.63% لاحتياطي النفط الخام، وحوالي17% من احتياطي الغاز الطبيعي عالميا، في حين بلغت مستويات الإنتاج حوالي28.8% للنفط وحوالي46.7% للغاز، أما الاستهلاك فقد بلغ ما نسبته حوالي 70.53% للنفط، وحوالي 57.3% للغاز علي المستوي العالمي.

- تقدم بلدان الشرق الأوسط ودول الكومنولث المستقلة وخاصة روسيا ودول بحر قزوين وبدرجة أقل منطقتي إفريقيا وأمريكا الوسطي واللاتينية –وتستثني هذه الأخيرة بالنسبة لاحتياطي النفط وذلك بفضل احتياطيات فنزويلا- وضعاً مغايراً تماماً للمناطق الأخرى. حيث وبالنسبة لأوراسيا والشرق الأوسط تحديدا تحتلان موقعا رئيسيا على مستوى الاحتياطي والإنتاج مع تحسن الاستهلاك وخصوصا علي صعيد الغاز الطبيعي. فقد بلغت احتياطات الغاز عالميا لاوارسيا والشرق الأوسط معاً كما في عام 2015 ما نسبته حوالي 71.7%، أما الإنتاج فبلغ حوالي 41,7%، والاستهلاك حوالي 32.1% لنفس السنة.أما بالنسبة للنفط فشكل الاحتياطي حوالي 61.8%، والإنتاج حوالي 49.5%، في حين بلغ الاستهلاك حوالي 15.3%فقط عالميا.

- بناءاً على ما سبق يتضح أن كل من أمريكا الشمالية/ أوربا الغربية/ آسيا الباسفيك تشترك بوصفها مناطق رئيسية مستهلكة للبترول وتعتمد على الاستيراد لتغطية مستوياتها من الاستهلاك العالية، ونتيجة هذه العوامل والظروف فهي تشترك في اعتماد إستراتيجية متشابهة لتوفير الطاقة –النفط والغاز- تقوم على تغطية وإدامة شحن النفط والغاز عبر طرق بحرية ومناطق برية مختلفة، وتنويع مصادر الإمداد.

- يؤدي اتساع التنافس بين المناطق والدول المستوردة إلى زيادة المخاوف المتعلقة بأمن الطاقة، ليس بين المناطق الرئيسية المستوردة فيما بينها فقط، بل وداخل المنطقة الواحدة في حد ذاتها كما هو الوضع أساسا في منطقة آسيا/الباسفيك بين الصين/ والهند وبين الصين/ واليابان وكوريا الجنوبية.

- تؤدي زيادة التنافس على مصادر النفط والغاز بين الدول والمناطق المستورد إلى تكثيف سلوك تخزين الطاقة بين تلك المناطق والدول، الأمر الذي سوف يعمق التوترات الإستراتيجية والثنائية والإقليمية.

- ستظل الإستراتيجية الأمريكية للطاقة عموما والنفط والغاز خصوصا من أهم العوامل التي تغذي التنافس والتزاحم والصراع على مصادر البترول.

قائمة المراجع والمصادر:

[1]- بالنسبة للإنتاج يشمل النفط الخام، أما الاستهلاك فيشمل كل المنتجات المكررة والسوائل، أما بالنسبة للاحتياطي فهو يشمل فقط المصادر التقليدية.

[2]- كانت احتياطيات النفط الخام كما في نهاية عام 2015 لأهم الدول الأولى في العالم علي التوالي كما يلي: فنزويلا 300.9، السعودية 266.4، إيران 158.4، العراق 142.5، الكويت 101.5، الإمارات 97.8، روسيا 80، كازاخستان 30، مليار برميل، وهذا حسب إحصاءات OPEC.

[2] - تتمثل في كل من تركمنستان، كازخستان، أدربيجان، إضافة إلى أوزبكستان.

[4]- للمزيد حول هذا الموضوع انظر: -صيد فاتح، مشكلات الغاز الطبيعي في التجارة الدولية (حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2015/2014، ص ص:27-35.

[5] - صيد فاتح، المرجع نفسه، ص ص: 61-67.

[6] -BP, Statistical Review of World Energy 2009, pp,22 ,27.

[7] - واقع الحال أنه علي صعيد الغاز الطبيعي كانت هذه المنطقة كذلك لديها فجوة سالبة إلي غاية 2013 ، ونتيجة لنمو إنتاجها من المصادر غير التقليدية أصبحت موجبة. للمزيد أنظر:-صيد فاتح، المرجع السابق، ص ص، 32- 35.

[8]-بالنسبة للنفط يشمل النفط الخام فقط، وكذلك الغاز الطبيعي (أنابيب ومسيل) فهو لا يشمل المكثفات ولا غاز البترول المسال.

[9]- BP, Statistical Review of World Energy 2016, pp,40 ,41.

[10] - شياوجيشو، الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية المنافسة على مصادر الطاقة وآفاق التعاون، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتجية، الطبعة الأولي، الإمارات، 2008، ص ص: 305، 307.

[11]- توبي شيليلي، النفط السياسة والفقر والكوكب، ترجمة دينا الملاح، ط1،مكتبة العبكان السعودية، 2010، ص ص:12، 13.

[12] -أنظر:-عبد الأمير السعد، البترول والإستراتجية الأمريكية للطاقة، مركز البحوث العربية والإفريقية، القاهرة، 2007، ص ص، 32-35.

[13]-OPEC ,Annual Statistical Bulletin 2016, Op.cit,pp,22,100.

[14] - توبي شيللي، النفط (السياسة، والفقر، والكوكب)، مرجع سابق، ص ص: 174، 175.

[15] - أنظر :- ميكال هيروج، مثلث مصالح الطاقة الإستراتجية الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية المنظور الأمريكي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتجية، الطبعة الأولي، الإمارات 2008،ص509.

- شياوجيشو، الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية المنافسة علي مصادر الطاقة وآفاق التعاون،المرجع السابق، ص 315.

- عبد الأمير السعد، البترول والإستراتجية الأمريكية للطاقة، مركز البحوث العربية والإفريقية، القاهرة، 2007، ص ص:36 ،37.

[16] - ميكال هيبروج، مثلث مصالح الطاقة الإستراتجية الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية المنظور الأمريكي، المرجع السابق،ص516.

-توبي شيللي، النفط (السياسة، والفقر، والكوكب)، مرجع سابق، ص ص،170-173.

[17] -للمزيد حول الإستراتجية الأمريكية للطاقة ينظر:- عبد الأمير السعد، البترول والإستراتجية الأمريكية للطاقة، المرجع السابق، ص ص، 37-46.

[18] -للمزيد من التفصيل حول أطروحة دور رأس المال في ارتفاع أسعار البترول ينظر: عبد الأمير السعد، قضايا رأس المال والعمل، مركز البحوث العربية والأفريقية، القاهرة، 2007، ص ص: 112-135. أنظر أيضا: سارة إمرسون، هل هناك إستراتيجية نفطية أمريكية علي وشك الظهور، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولي، الإمارات، 2008،ص ص: 521،-558.